PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'aa**
DATE:	**26-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Monopolization Is Destroying the Pharmaceutical Industry**
PAGE:	**28-29**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Yassin Sabry**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

28 التحقيق | 26 Aug - 2015

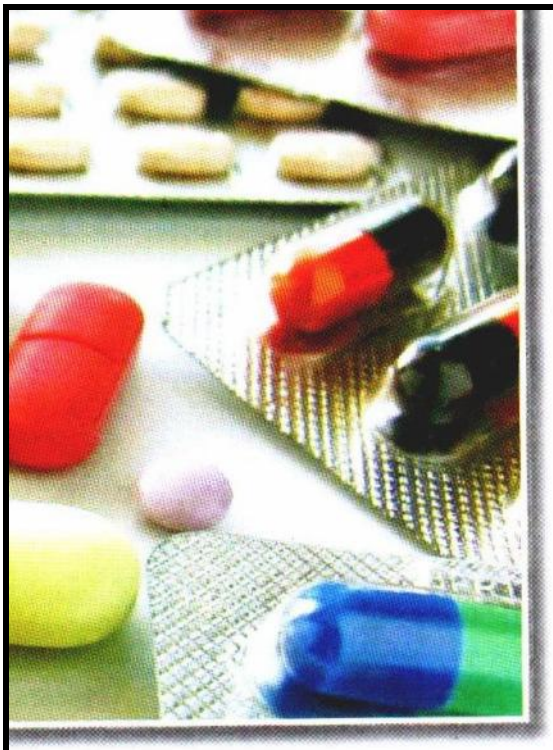

الشركات الأجنبية تستحوذ على ٦٠٪ من القيمة السوقية

الاحتكار يُدمر صناعة الدواء

حتى صناعة الدواء لم تنج من أعمال الاحتكار والاستحواذ القذرة، التى باتت تُهيمن على كافة قطاعات الصناعة والتجارة فى مصر، فالعديد من شركات تصنيع الدواء الأجنبية أصبحت تستحوذ فعلياً على نسبة تفوق الـ٦٠٪ من القيمة السوقية للدواء المصرى، وهي نسبة قابلة للزيادة خلال الأعوام المقبلة، الأمر الذي يُثير المخاوف على مستقبل صناعة الدواء الوطنية، نتيجة عدم قدرتها على دخول منافسة طويلة الأمد فى مواجهة الأجنبية، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على المواطن الذى لا يجد بديلاً للدواء المصرى سوى نظيره الأجنبى، الذى يفوق سعره بعدة أضعاف.

ياسين صبرى

صناعة الدواء فى العديد من دول العالم، ومن بينها بلدان الاتحاد الأوروبى، تُعد من الصناعات السيادية، وتخضع لقوانين صارمة، ولا يسمح بإقامة أي مصنع للدواء إلا بعد أن يمتلك شريكا يحمل جنسية البلد المنتج للدواء نسبة تجعله مُسيطراً على أسهم ملكية المصنع، وتقدر بـ٥١٪ على الأقل.

السؤال الذى يفرض نفسه الآن هو "لماذا يتم تجاهل تطبيق هذا المعيار فى مصر؟، ولماذا تترك الساحة خالية للشركات الأجنبية لتهيمن بلا منافس على صناعة الدواء فى مصر؟".

الدكتور على عوف، رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية، أكد أن صناعة الدواء بمثابة أمن قومى ففى العالم أجمع تأتى صناعة الدواء فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد صناعة السلاح، مشيرا الى أن حجم المبيعات فى السوق المصرى يصل إلى ٣٠ مليار جنيه، لكن تبلغ نسبة تحكم الشركات الأجنبية به نحو ٦٠٪ من قيمته السوقية، رغم وجود صناعة وطنية مصرية تتمثل فى ١٤٠ مصنعا دوائيا مرخصا، و١٢٠٠ شركة مصنعة لدى الغير، التى تعرف باسم "تول"، وأرجع أسباب ذلك إلى وضع سياسة دوائية تتنافى مع مصلحة البلاد، التى يندرج تحتها القرار ٤٢٥ الخاص بتسجيل الدواء، والذى أقر رغم قيامهم بالطعن عليه، نظرا لأنه لا يخدم إلا الكيانات الأجنبية والشركات الكبرى فقط.

عوف، أكد أن هناك مُخططا غير معلن يستهدف إغلاق ١١٠ مصانع دواء، عن طريق وضع قوانين تجعلها تتعثر لتغلق أبوابها، فأى مصنع دواء جديد تكاليف إنشائه لا تقل عن ١٧٠ مليون جنيه، ومع آليات التسجيل التى يتم اتباعها لدى وزارة الصحة من المفترض أن ينتظر المصنع اكتمال ملف الدواء المستهدف إنتاجه لديه لمدة ٥ سنوات، قبل أن يحصل على إخطار بالموافقة عليه من جانب وزارة الصحة، وفى خلال هذه الفترة يقوم الشركات المصنعة لدى الغير أو شركات "تول"، وهى شركات لا تمتلك مصنعا، لكن تمتلك تراخيص إنتاج ملفات دوائية، بعمل طلبيات تصنيع دوائى لدى المصانع الجديدة التى تمتلك طاقة إنتاجية تغطى طلبيات هذه الشركات، وهو ما كان يساهم فى إيجاد موارد مالية تستطيع هذه المصانع من خلالها دفع التزاماتها تجاه العاملين، والاستمرار فى الإنتاج، حتى صدور إخطارات بالموافقة على الملف الدوائى، مضيفاً أنه بعد إقرار القانون الجديد تفاجأت هذه المصانع بقرارات تصدر من إدارة الصيدلة بوقف التعامل مع شركات "تول"، التى تدعم المصانع الجديدة، وهو ما يعنى وقف ١١٠ مصانع تعتمد عليها فى الإنتاج والتصنيع، مؤكداً أن هذا القرار يأتى فى إطار الشروط التعجيزية التى تستنزف موارد هذه المصانع لتصبح الشركات متعددة الجنسيات هى القادرة وحدها فقط على الإكمال في ظل هذا المناخ.

أضاف، أن لدينا منظومة خاطئة فى تسعير الدواء المصرى، فصناعة الدواء بمصر تُعد أحد الصناعات القديمة - من سنة ١٩٣٠- ، لذا فمن غير المعقول أن نضع نظاما للتسعير يضع لمنتجات الشركات

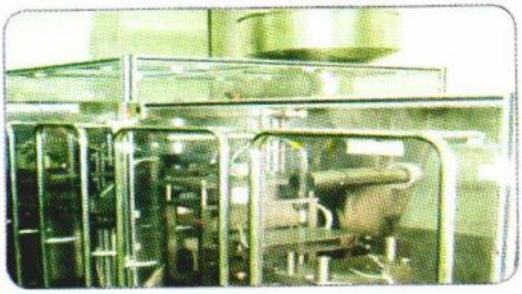

الغرف التجارية:
مُخطط غير معلن لإغلاق ١١٠ مصانع
نقيب صيادلة المنيا:
سعر الأدوية المحلية لم يتغير من ١٠ سنوات

الدواء المصرى صناعة قديمة

PRESS CLIPPING SHEET

الدواء من الصناعات السياديه

الأجنبية قيمة سعرية تصل إلى ١٠٠ جنيه للمنتج الدوائى، بينما يظل سعر المنتج المصرى المماثل يتراوح بين ٥ إلى ١٠ جنيهات فقط.

من جانبه، قال محمد سرحان، نقيب صيادلة المنيا، إن ظاهرة استحواذ وسيطرة شركات الدواء الأجنبية على سوق الدواء المصرى تحولت إلى واقع ملموس فى السنوات الأخيرة، فرغم أن سعر المنتج المصرى يساوى تقريبا ثلث المنتج الأجنبى، إلا أن هناك صعوبة فى قدرته على منافسة المنتجات الأجنبية، فشركات الأدوية الوطنية، إذا ما أرادت دخول دائرة المنافسة المطلوب منها توفير المادة الخام، التى يتم جلبها من الخارج، نظراً لعدم وجود أى مصانع لصناعة المواد الخام داخل مصر، ويضاف إلى ذلك أن سعر الدواء لم يتم تحريكه فى السوق المصوى، منذ أكثر من ١٠ سنوات رغم أنه يتكبد خسائر نتيجة ثبات الأسعار، ومن ثم نجد أنه يتم وقف تصنيع خطوط الدواء لصالح مثيله الأجنبى، نتيجة عدم قدرته على تغطية تكاليف تصنيعه، وحتى إذا ما نظرنا إلى الأطباء نجد أن بعضهم بدأ فى إسقاط الدواء المصرى من روشتاتهم العلاجية، وبدأوا فى كتابة اسم المثيل الأجنبى، خاصة مع اختفاء عدة أصناف دوائية محلية من السوق.

سرحان، أوضح أن هناك ما يقرب من ٢٠ شركة دواء أجنبية من الشركات متعددة الجنسيات داخل مصر باتت تسيطر على نسبة ضخمة للغاية من سوق الدواء المصرى، فالشركات الأجنبية تتبع استراتيجية محددة تتمثل فى بدء تمهيد دخولها السوق الدوائى المصرى بأربعة أصناف دوائية فقط، وبعد عامين نجد أنها وصلت ما يقرب من ٥٠ صنفا دوائياً تتواجد بها داخل السوق، وبهذه الطريقة تستطيع النفاذ إلى المستهلك لتصبح جميع أصناف الدواء متاحة أمامها.

وطالب سرحان، بإعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال فى مجالى الأدوية بطريقة متكاملة عبر إنشاء هيئة عليا للدواء، يتولى أمرها صيادلة مختصون من القائمين بالفعل على صناعة الدواء المصرى، ويكون ذلك بالتوازى مع إعادة تسعير الدواء لجميع منتجات شركات القطاع العام نظرا لأن ٧٠٪ منها بحاجة لرفع ثمنها الذى يقل عن ١٠ جنيهات، جنبا إلى بجنب مع إدخال طرق تصنيع جديدة فى تلك المصانع، رغم أن هذا الأمر قد يواجه بعض الصعوبات فى بدايته.

الدكتور أحمد فخرى، عضو نقابة صيادلة شمال مصر، أشار إلى أن سيطرة واستحواذ شركات الدواء الأجنبية على السوق الدوائي المصري، بدأت منذ حوالى ٢٥ عاما، حيث كان هناك أسلوب شبه منظم لتدمير الصناعة الوطنية، فكان يتم فتح الباب لعرض مصانع القطاع العام للبيع، ومن ثم فإن شركات الدواء الأجنبية بما تملكه من مبالغ ضخمة بدأت فى شراء هذه المصانع والسيطرة عليها، بعد ذلك بدأت سياسة الدعاية الدوائية فى مصر بالتغيير، وبدأ الأمر يتحول إلى ما يشبه التجارة الدوائية، الذى يعتمد كذلك فى التسويق على العلاقات المباشرة مع الأطباء، بخلاف أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد أسلوب دعاية متميزا لتسويق منتجاتها عبر الاستعانة بأفضل فريق دعائى بالسوق، ما يتماشى بما تقوم به هذه الشركات بأسلوب إدارة أكثر تميزا، لذلك نجدهم يقومون بعمل دراسات قوية لاحتياجات القطاع الدوائى فى البلاد، وبناء عليه يتم اختيار الأصناف الدوائية الأكثر فاعلية، مما يساعدهم على الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق.

فخرى، أشار إلى أن الشركات الأجنبية تعتمد على عدة وسائل فى النفاذ إلى السوق المصرى، وهى فى ذلك الأمر تنقسم إلى نوعين، الأول يعتمد على توريد الأدوية بطريقة مباشرة من الخارج بحيث تكون مصنعة بطريقة كاملة، ومعبأة، وجاهزة للاستخدام، والآخر يكون له فروع، ومصانع داخل البلاد، ولكن العائد المالى له يذهب إلى الشركات الأم، وقال إذا ما نظرنا إلى ترتيب أعلى ١٠ شركات منتجة للدواء فى مصر سنجد أن بينها ٦ شركات أجنبية لها خطوط إنتاج ومصانع داخل البلاد.

أضاف، أن أصناف القطاع العام تنتهى سريعا مع الوقت فى تداولها بالسوق، فعندما بدأت العمل داخل القطاع الصيدلى كان الطلب على أصناف أدوية القطاع العام أعلى من النسبة الموجودة حاليا، حيث كانت الشركات تتهافت عليها لتلبية قائمة الأصناف التى تحتاجها، وتشمل حوالى ٤٠ صنفا دوائياً فى الطلبية الواحدة، أما حاليا فالطلب لا يتعدى الـ٥ أصناف، وغالبا تكون من أدوية الربط التى يقوم المريض بصرفها دون الحاجة إلى روشتة طبيب.

من جانبه، قال أسامة رستم، نائب رئيس غرف صناعة الأدوية، إن مصطلح الشركات الأجنبية يشمل الشركات التى تعمل ولها مصانع بالفعل فى مصر، وهذه الشركات معظم العاملين فيها مصريون، ونسبة الأجانب العاملين بها محدودة، مشيرا إلى أن هذه النسبة من الاستحواذ على القيمة لا تشمل الدواء المستورد من الخارج، لكنها تشمل نسبة الاستحواذ الخاصة بالشركات العالمية، فمن الطبيعى للشركات صاحبة حق اكتشاف الدواء أن يكون لها نسبة استحواذ كبيرة فى الأسواق، بينما تقوم الشركات المصرية فى المقابل بإنتاج أدوية مثيلة للمستوردة، وبهذه الطريقة يتم تغطية ٩٠٪ على الأقل من استهلاك الدواء فى مصر.

رستم، أشار إلى أن ما يشاع عن وجود خطط لتصفية مصانع الدواء المحلية، يتم تداوله نتيجة الصعوبات التى تواجهها صناعة الدواء المصرية والأجنبية على حد سواء، وتتعلق بتسجيل الدواء، وسياسة التسعيرة الجبرية، فضلا عن سياسة صناديق المثائل التى قد تعوق الشركات الحديثة فى تسجيل وتسويق أدويتها، لافتا إلى أن صناعة الدواء فى مصر تعد صناعة قوية تغطى غالبية الاستهلاك المحلى، لذا يجب على الدولة بجميع أجهزتها مناقشة جميع المعوقات أمام هذه الصناعة لوضع حلول تكفل ازدهارها.

د. على عوف

د. أسامة رستم

د. محمد سرحان

زحام الظل طالب رئيس جهاز حماية المستهلك المواطنين بمقاطعة الجزارين الذين يقومون برفع أسعار اللحوم دون مبررات واللجوء الى المجمعات الاستهلاكية